

## أرقام تحسن الاقتصاد لا أثر لها في الأسواق الأردنية

تؤكد الأوساط الاقتصادية والشعبية الأردنية أن المؤشرات الإيجابية، التي تكشفها البيانات الرسمية لم تظهر أثارها في الحياة اليومية، في وقت كثفت فيه الحكومة رهانها على تطوير المناطق الحرة لتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية.

عمان - ساق العديد من الخبراء في الأردن تحفظات بشأن المؤشرات الاقتصادية التي تؤكد الحكومة أنها شهدت تحسناً خلال النصف الأول من العام الجاري.

ويرتكز هؤلاء في تقييمهم على مجموعة من المؤشرات السلبية التي لم تستطع السلطات معالجتها على النحو المطلوب وفي مقدمتها البطالة والفقر والدين العام.

ويشعر معظم المواطنين ولاسيما الطبقة الفقيرة بتأثيرات ضعف الاقتصاد على حياتهم المعيشية اليومية مع ارتفاع الأسعار وتراجع نشاط الأعمال رغم كل المحاولات المستميتة من السلطات لكبح انفلات الأوضاع.

ولعل انفجار الاحتجاجات بين الفينة والأخرى في بعض المدن دليل واضح على عجز الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الست الأخيرة عن إيجاد حلول جذرية تنهي هذه الدوامة.

وشارك الآلاف من المعلمين أمس بعد دعوة من نقابتهم، التي جرى تأسيسها في 2011، خلال وقفة احتجاجية قرب مقر الحكومة بالعاصمة عمان للمطالبة بعلاوة مالية مستحقة نسبتها 50 بالمائة.

وكان وزير المالية عز الدين كناعنة قد أكد في حديث له الشهر الماضي، أن الاقتصاد المحلي سجل نمواً في النصف الأول، نتيجة ارتفاع الصادرات بنسبة 5.9 بالمائة وانخفاض الواردات بنسبة 1.3 بالمائة واحتياطات النقد الأجنبي بنحو 8.3 بالمائة.

وقد أيد صندوق النقد الدولي هذه الحالة، في وقت أشار فيه إلى أن النمو المحقق للربع الأول من هذا العام لا يعبر بدقة عن الطموحات، لكنه قريب من مستوى التوقعات في قانون الموازنة العامة والبالغ 2.5 بالمائة.

وفي مقال له الشهر الماضي، قال رئيس دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق، جهاد أزور، إن "الأردن بذل جهوداً للمحافظة على استقراره، رغم التحديات التي واجهها نتيجة التطورات الإقليمية".

وتتمثل أبرز التطورات الإقليمية خلال السنوات الماضية، في تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن، وإغلاق منافذ تجارية، خاصة مع سوريا ومع قطر من خلال السعودية.

ونسبت وكالة الأناضول للخبير الاقتصادي زيان زوانة، قوله إن "الحالة الاقتصادية لا تزال مختلطة، حيث إن هناك بوادر تحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية".

وبالمقابل، يستمر الأداء السلبي في مؤشرات أخرى، نتيجة لارتفاع المديونية وخدمة الدين ترافقا مع استمرار زيادة البطالة إلى مستويات قياسية بلغت 19.2 بالمائة بنهاية النصف الأول من العام.

ومن الأرقام السلبية، ارتفاع نسبة الفقر إلى ما يزيد عن 15 بالمائة، في وقت لم تعلن الحكومة بعد عن مستوياته الأخيرة، وذلك كله في ظل ثبات مستوى المداخيل أو تاكلها.

أما بالنسبة لنظرة صندوق النقد حول هذا الأداء، رأى زوانة أن ذلك ينطلق من سعي هذه المؤسسة المالية الدولية إلى إعطاء صورة مشرقة حول

نجاح برامجه التي يتعامل بها مع الأردن، ويعتقد الخبير الاقتصادي محمد البشير أنه على مستوى المالية العامة، فإن المديونية لا تزال في تصاعد دون قدرة الحكومة على السيطرة على النفقات.

كما أن نسب النمو لا تزال متواضعة، مع فجوة كبيرة في الميزان التجاري، بحسب البشير، مع استمرار ضعف التحصيلات الضريبية.

وبلغ الدين العام للأردن بنهاية يونيو الماضي، نحو 29.51 مليار دينار (41.63 مليار دولار)، يمثل 94.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويرى مدير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، أحمد عوض، أن الاقتصاد يعاني من حالة تباطؤ مزمنة، رغم وجود مؤشرات ذات طابع إيجابي.

وأكد أن ذلك يعني أن السياسات المطبقة لا تزال نفسها، التي عانى منها اقتصاد البلاد لسنوات مثل السياسات الضريبية والسياسات ذات الطابع التقشفي.



زيان زوانة

الحالة الراهنة للاقتصاد الأردني لا تزال مختلطة ومتداخلة

وتكافح عمان من أجل الخروج من عنق الزمات الاقتصادية المترامية من بوابة دعم الاستثمارات المحلية والخارجية وإحياء شراكتها مع جيرانها وعلى رأسهم العراق وسوريا. وفي آخر تحرك لها، عززت الدولة من خطواتها باتجاه زيادة دور المناطق الحرة في الاقتصاد، في تحرك تحولت السلطات إنه يعكس خطط الإصلاحات الرامية إلى دعم مناخ الأعمال بشكل أكبر مستقبلاً.

وأعطى العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الثلاثة الماضي، الضوء الأخضر لبدء نشاط المنطقة الحرة الجديدة في مطار الملكة علياء الدولي.

ويأتي تطوير المنطقة الحرة، البالغ تكلفتها حوالي 38 مليون دينار (53.7 مليون دولار) على مساحة مئة هكتار، انسجاماً مع خطط الحكومة لتعزيز المناخ الاستثماري في الأردن وفقاً لأحدث الممارسات العالمية.

وتتصلح السلطات إلى زيادة زخم نشاط هذه المنطقة في سياق سياسة إصلاحية جديدة لزيادة العوائد المالية والرفع من نسق نشاط هذه الكيانات مستقبلاً.

وأكد رئيس هيئة الاستثمار الأردنية خالد الوزني أن الهيئة بدأت في تنفيذ عدة إجراءات لتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين المحليين والأجانب وخاصة في المناطق الحرة.

كما كشف الأردن جهوده لتعزيز استثمار ثرواته الكبيرة من الفوسفات بعد تصدير أكبر شحنة في تاريخ البلاد، حيث يحاول زيادة إيرادات صادرات الفوسفات لتخفيف الضغوط على ميزانية البلاد لمواجهة الاختلالات العميقة في المؤشرات المالية.



الأسواق مرار أداء الاقتصاد

## الرباط تبني ميناء بكلفة مليار دولار في الصحراء المغربية

### مشروع استراتيجي لربط أفريقيا بالكتل الاقتصادية العالمية



#### بوابة جديدة للمغرب ودول غرب أفريقيا

واكدوا أن الميناء سوف يشكل ركيزة هامة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية في الصحراء المغربية، خاصة في جهة الداخلة وادي الذهب على مستوى كافة القطاعات المنتجة مثل الصيد والفاحة والمناجم والطاقة والسياحة والتجارة والصناعات التحويلية.

وقال اعمارة إن الميناء سيشكل القلب النابض للعلاقات والمبادلات مع منطقة غرب أفريقيا وأنه لن يكون ميناء خاصاً بالأقاليم الجنوبية فقط، بل سيمتد دوره إلى الدول المجاورة، إضافة إلى ربط المغرب وأفريقيا بالدول المطلة على المحيط الأطلسي وخاصة أميركا اللاتينية.

وبدأت بوادر استثمارات الشركات العالمية في الميناء بالتدفق، حيث أعلن عملاق الشحن البحري سي.سي.أم. أي عن فتح خط بحري يربط مدينة الداخلة، بأوروبا، وأنه سيباشر الرحلات قريباً. ويأتي القرار بعد أسبوعين من وصول ناقلة كبيرة تابعة للشركة الفرنسية إلى ميناء الداخلة لنقل 250 حاوية لنقل السمك المجمد الخاص بشركات الصيد البحري على الخط البحرى الجديد الذي يربط بين الداخلة وطنجة والجزيرة الخضراء الإسبانية.

الميناء أعداداً كبيرة من سفن الصيد البحري المغربية والأوروبية التي تنشط في سواحل الصحراء المغربية بموجب اتفاق الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي.

وقال وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، عبد القادر اعمارة، "إن أعمال تشييد منشآت الميناء ستبدأ خلال النصف الأول من العام المقبل".



عبد القادر اعمارة

الميناء سيشكل القلب النابض للعلاقات التجارية مع غرب أفريقيا

وتوقع أن يحدث تحولا كبيرا في النشاط الاقتصادي في الأقاليم الجنوبية من خلال مناطق صناعية ولوجستية، إضافة إلى ربطها بشبكة البنية التحتية والطريق السريع الذي سيربط بين تيزنيت والداخلة ومنها إلى الحدود المغربية الموريتانية.

ويرى خبراء الاقتصاد أن الموقع الجيوستراتيجي لميناء الداخلة الأطلسي تؤهله للعب دور كبير في تعزيز الحضور المغربي في النشاط الاقتصادي في الكثير من البلدان الأفريقية.

نقلت الحكومة المغربية خطط إنعاش الحياة الاقتصادية في الصحراء المغربية إلى مرحلة جديدة ببناء ميناء كبير قرب مدينة الداخلة بتكلفة مليار دولار. وقال محللون إن المشروع سيحدث تغييرات اقتصادية واسعة وينعكس على جميع القطاعات الاقتصادية.

محللون إنه سيؤدي إلى إنعاش جميع النشاطات الاقتصادية في الصحراء المغربية ويؤدي إلى خلق الآلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

ويعد ميناء الداخلة الأطلسي أكبر مشروع على مستوى جهات الجنوب الفلات. ومن المتوقع أن يستقطب استثمارات خاصة كبيرة من الشركات المستثمرة، إلى جانب الاستثمارات الحكومية البالغة مليار دولار.

ويقول خبراء اقتصاد مغاربة إن الميناء سيكون مائلاً لميناء طنجة المتوسطي من حيث الحجم والأهمية اللوجستية والتنموية.

ويأتي المشروع في إطار برنامج النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية الذي أطلقه العاهل المغربي الملك محمد السادس في خطابه بمدينة العيون بمناسبة الذكرى الأربعين لانطلاق المسيرة الخضراء.

وسيضم الميناء عدداً من مراكز التبادل التجاري ومنشآت لنشاط الصيد البحري، حيث من المتوقع أن يستقبل

محمد ماموني العلوي  
سفير المغرب

الرباط - صادقت الحكومة المغربية أمس على مشروع بناء ميناء الداخلة الأطلسي في جنوب الصحراء المغربية بتكلفة مليار دولار، وذلك في إطار برنامج واسع للاستثمار في أقاليم المغرب الجنوبية.

وكلفت الحكومة وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بالإشراف على برامج الأشغال في الميناء وفق خطط العقود والتصاميم الموضوعة للميناء الذي يقع على بعد 70 كيلومتراً شمال مدينة الداخلة.

ومن المتوقع أن يجري إطلاق طلبات العروض المتعلقة بأشغال بناء الميناء خلال الربع الرابع من العام الحالي، وأن يتم إنجاز جميع مراحل بناء الميناء خلال 7 سنوات.

وقررت الحكومة تشكيل مديرية خاصة لإدارة أعمال المشروع، الذي يقول

## هاتف أساسي متكشف يعالج إدمان الهواتف الذكية

مراقبون أن استخدامه كهاتف مكمّل يمكن أن يكون الأكثر إغراء للمستخدمين للابتعاد عن الهواتف الذكية المتطورة في أوقات معينة مثل السفريات السياحية أو العمل والانشغالات العاجلة.

ولا يسمح لايت فون 2 بالوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني والأخبار والإعلانات، مما يجعله يقدم تجربة مستخدم جديدة من خلال ما تطلق عليه الشركة اسم "الأدوات القابلة للتخصيص".

وتشتمل تلك الأدوات والتطبيقات على الآلة الحاسبة وساعة المنبه، إلى جانب الخرائط وخدمات النقل. وزودت الشركة جهازها الجديد ببطارية كبيرة نسبياً مقارنة بحجم الوظائف التي يقوم بها وتبلغ سعتها 950 ميلي أمبير، الأمر الذي يجعله قابلاً للاستخدام لمدة 3 أيام من التشغيل المنتظم ونحو أسبوع من الاستخدام المحدود.

ويحتوي هاتف لايت فون 2 على تقنية بلوتوث والشبكة اللاسلكية، إلا أنه رغم ذلك لا يسمح بتصفح الإنترنت.

بينما يجادل آخرون بأنه شكل من أشكال الإدمان يغذيه الخوف من الانقطاع عن الأصدقاء والعائلة والعالم بأسره. ويشير مسح واسع أجرته شركة إعداده شراء الإلكترونيات "بانك ماي سيل" إلى أن مستخدم الهاتف الذكي العادي يفحص جهازه 63 مرة في اليوم.

ويحتوي لايت فون 2 على مكبر صوت وجهاز استشعار للقلب وميكروفون ووزر للتشغيل ووزر للقفز ومنفذ مايكرو يو.أس.بي، إلى جانب معالج أساسي لتشغيل نسخة مبسطة من من نظام تشغيل أندرويد لايت أو.أس.

ويمكن أن يعمل كهاتف غير ذكي لدعم الوظائف الأساسية فقط مثل المكالمات والرسائل والمنبه، وهو متاح من خلال اشتراك يبلغ 30 دولاراً بالشراكة مع شركات الاتصالات في الولايات المتحدة.

وفي حال اختيار عدم الاشتراك، يمكن للمستخدم ربط لايت فون 2 بالهاتف الأساسي وضبط إعادة توجيه المكالمات مما يجعل من الممكن استخدامه كهاتف مستقل أو مكمل لهاتفه الحالي. ويرى

لندن - طرحت شركة لايت فون جيلا جديدا من هواتفها التي تسعى لاستثمار اتساع هواجس إدمان الهواتف الذكية من خلال هاتف صغير يقدم الوظائف الأساسية دون بهرجة لتقليص إغراءات استخدام الهواتف لفترات طويلة.

وقالت الشركة الأميركية أمس إنها بدأت شحن هاتف لايت فون 2 إلى الداعمين، وفتح باب الطلب المسبق عبر موقعها الإلكتروني مقابل 350 دولاراً، على أن يبدأ التسليم في منتصف شهر أكتوبر المقبل.

ويأتي طرح الجهاز الجديد بعد أشهر من إطلاق حملة ضمن منصة "إندي غو غو" وبدء عام على ظهور أول جيل من جهاز لايت فون، الذي تم تسويقه بسعر 150 دولاراً.

ويقدم الهاتف الذكي، الذي يعمل بتقنية "جي.إل.تي.إي 4" الوظائف الأساسية بطريقة بسيطة وهو بحجم بطاقة ائتمان ومغطى بالبلاستيك ليكون قادراً على امتصاص الصدمات.

ويحتوي على شاشة صغيرة بمساحة 2.84 بوصة فقط بالأبيض والأسود تعمل بتقنية الحبر الإلكتروني (إي.إنك). ويبلغ



هاتف لايت فون 2 لا يسمح بالتواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني أو تصفح الإنترنت